التمور العراقية تحقق طفرة تصديرية… والزراعة تتحرك لمصادرة الأصناف "المهرّبة"



أعلنت وزارة الزراعة، اليوم الجمعة، أن إيرادات العراق من تصدير التمور خلال العام الماضي تجاوزت نصف تريليون دينار، وفي خطوة موازية لتعزيز حضور المنتج المحلي وحمايته، كشفت الوزارة عن إجراءات لمصادرة التمور الأجنبية "المهربة" من الأسواق المحلية، ضمن مساعٍ لدعم المزارعين ورفع التنافسية للتمور العراقية.

وقال وكيل الوزارة، مهدي سهر الجبوري، في تصريح للوكالة الرسمية وتابعته "المطلع"، إن "العراق يواصل ترسيخ مكانته كأحد كبار مصدري التمور عالمياً، مستنداً إلى جودة منتجه وتنوع أصنافه التي تزيد على 600 صنف"، مبيناً أن "الكميات المصدرة خلال عام 2024 تخطت حاجز الـ 600 ألف طن، مما حقق عائداً مالياً تجاوز نصف تريليون دينار، دعماً للمزارع والاقتصاد الوطني".

وأوضح الجبوري، أن "عمليات التصدير شملت التمور بصورتها الخام (مثل الزهدي)، إضافة إلى الأصناف التجارية ذات المردود العالي (مثل المجهول، البرحي، المكتوم، والأشرسي)"، لافتاً إلى أن "الوجهات التصديرية ضمت الصين، الهند، دول الجوار (تركيا وسوريا)، فضلاً عن أسواق الاتحاد الأوروبي".

ولفت الجبوري، بأن "القطاع كان يعاني سابقاً من ضعف آليات التسويق"، مؤكداً أن "الوزارة تعمل

حالياً بالتنسيق مع دوائر الإرشاد والبستنة لاعتماد أساليب حديثة في التعبئة والتغليف، تمنح التمور قيمة مضافة وتصدرها بهوية عراقية واضحة لجذب العملة الصعبة".

وفي السياق نفسه، كشفت الوزارة عن إجراءات لمصادرة التمور الأجنبية الموجودة في الأسواق المحلية لكونها "مهربة" بهدف حماية المنتج الوطني وتعزيز قدرته التنافسية.